



جلالة الملك يعقد ندوة صحفية عقب اختتام القمة المغاربية

عقد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 10 رجب 1409 هـ الموافق 17 فبراير 1989 ندوة صحفية بمراكش على اثر اختتام أشغال القمة المغاربية، تطرق فيها جلالتهم على الخصوص لاتحاد المغرب العربي الذي أعلن عن قيامه في ختام هذه القمة.

وفيما يلي النص الكامل لهذه الندوة :

حضرات السادة والسيدات

انني متأسف جدا كوني تأخرت عن الموعد ولكن كانت عندي التزامات مع ضيوف.

جرت العادة عقب كل مؤتمر أن يعقد رئيس الدولة المضيف لقاء مع الصحفيين.

وها نحن الآن موجودون في هذه القاعة احتراماً لتلك التقاليد ، أرجو منكم أن تضعوا أسئلتكم دون تكرار وأن تضعوها في إطار المغرب العربي بالخصوص.

سؤال : جريدة (السياسة) الكويتية :

صاحب الجلالة، في كافة اللقاءات التي أجراها الصحفيون مع سكان الأقاليم الصحراوية كان جواب هؤلاء المواطنين انهم قد تم استفتاءهم قبل 13 سنة يوم عانقوا اخوانهم القادمين من ربوع المملكة.

وقد ائيم جلالتم نظرتمكم البعيدة عندما اعلمتم استعداد المغرب لاستقبال كل أبنائه ممن اخطأوا بدخول صفوف «البوليزاريو».

الآن يا جلالة الملك، وعلى ضوء معطيات اعلان الاتحاد المغربي، هل توصلتم مع زعماء الاتحاد على صيغة معينة بخصوص قضية الصحراء ؟

جواب جلالة الملك :

انني أعتقد أن قضية المغرب العربي ليست وليدة اليوم. فهي قضية الأجيال السابقة والأحلام التي عاش عليها آباؤنا وتريننا فيها. فلماذا يجب أن ينظر الانسان والمحلل إلى قضية المغرب العربي ككل. نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكتب له الدوام والبقاء بحيث لا يمكن أن ترتبط قضية المغرب العربي بأحداث ليست طارئة يمكن أن تقع اليوم كما يمكن أن تقع غدا أو بعد غد، فهناك المستمر وهناك غير المستمر.

فالقضية التي ذكرتم ليس لها أي تأثير على هذه القضية أي على قضية المغرب العربي لأن آمالنا وأحلامنا في توحيد المغرب العربي الكبير سبقت بأجيال وأجيال هذا الحدث الطارئ المتطفل على التاريخ هذا الحدث الذي اسميه ذبابا جاء يتطفل على أسد التاريخ أسد المغرب العربي الكبير.

وكالة الأنباء الافريقية (بانا) :

سؤال : صاحب الجلالة، تبذل منظمة الوحدة الافريقية منذ 1980 وجامعة الدول العربية التي تنتمي إليها الدول المغاربية الخمس منذ 1964 جهودا من أجل انشاء تجمعات اقتصادية على نطاق واسع، وأود



أن أعرف ما إذا كانت قد جرت اتصالات في الفترة الفاصلة بين قمة زيرالدة وقمة مراكش من أجل التنسيق بين المبادرات التي اتخذت في جهات أخرى وبين اتحاد المغرب العربي الذي برز إلى الوجود.

وسؤالي الثاني اذا سمحت جلالتيكم، هو معرفة موعد ومكان انعقاد القمة المغاربية الثالثة.

جواب جلالة الملك :

ان سؤالكم سؤال وجيه، وأنا سعيد بكونه طرح، فقد كان انشغالنا طيلة الثلاثة أيام التي استغرقها اجتماعنا هنا بمراكش ليس فقط انشاء كيان مغاربي، ولكن بالخصوص العمل على الا يظهر هذا الكيان وكأنه غير مكترث بأصدقائه التقليديين الذين تربطهم به علاقات عريقة سواء كانوا ينتمون إلى العالم العربي. أو إلى القارة الافريقية. وقد قررنا جميعا بشكل تلقائي أنه عندما سيكتمل بناء هذا الاتحاد في الستة أشهر المقبلة ان شاء الله، أي الوقت اللازم لاقامة المؤسسات أن نولي اهتماما كبيرا بالخصوص للمشاكل الافريقية ولاقامة علاقات جد متميزة مع جيراننا الأفارقة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد بنود المعاهدة التي ستنتشر قريبا ينص على أن هذا الاتحاد المغاربي مفتوح أمام الدول الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، إذن فأنا مسرور بأن أقول عبر الصحافة الحاضرة هنا سواء الوطنية أو الدولية وخاصة الافريقية لاخواني الأفارقة، ان هاجسنا الأول نحن في المغرب العربي هو أن نبين أن اتحادنا لن يكون حاجزا بيننا وبين اخواننا الأفارقة، بل على العكس من ذلك ستكون لنا في مرحلة أولى علاقات جد متميزة معهم سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، ولتأكيد رغبتنا بشكل جلي نصصنا عليها في صلب المعاهدة، وأعتقد أنه عندما ستنتشر المعاهدة فإن كثيراً من المخاوف ستبتدد.

سؤال : اذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية :

صاحب الجلالة، غالبا ما ترد كلمتا البراغمية والواقعية على ألسنة المسؤولين السياسيين المغاربة وكذا على ألسنة المنعشين الاقتصاديين.

وأود لو سمحت لي بذلك جلالتيكم أن أطرح سؤالين حول الروح الجديدة للواقعية والتضامن المغاربة. وسؤالي الأول يتناول الجانب الاقتصادي. فاعتبارا لشعب قوات الاتصال، ما هي الآمال الحقيقية للتعاون والتنسيق بين الأعمال الاقتصادية في مواجهة التكتلات الاقليمية الكبرى. أما سؤالي الثاني اذا سمحت جلالتيكم، فيتعلق بالروح الجديدة للواقعية السياسية. فيبدو ان التوقيع على عقد ميلاد المغرب العربي، هو ان صح القول بمثابة «اعلان وفاة الجمهورية الصحراوية»، أو على الأقل سيضع حركة «البوليساريو» الانفصالية في حجمها الحقيقي. وهل ترك قادة الدول الأربع الأخرى الأعضاء في اتحاد المغرب العربي لديكم الانطباع أنهم يعتبرون من الآن بأن هذه القضية مسألة مغربية محضة. فما هو موقع الانفصاليين في الانشغالات المغاربية الراهنة ؟

جواب جلالة الملك : لقد طلبت منكم في البداية، أن تقتصر أسئلتكم خلال هذا المؤتمر الصحفي على القضايا المتصلة بموضوع المغرب العربي الكبير، والا تتطرق إلى القضايا الثانوية ومع ذلك، سأجيب عن سؤالكم.

لقد أدليت بوجهة نظري خلال عدة أحاديث ومؤتمرات صحفية بشأن التكتلات الاقليمية والشروط التي يجب أن تتوفر فيها. وليس من الضروري أن يكون المرء عبقريا ليدرك، بغض النظر عن المشاعر والروابط الأخوية ووحدة الدين واللغة، ان التكتلات الاقليمية تستلزم حدا أدنى من التطابق أو التشابه على مستوى الأنظمة



الاقتصادية والاجتماعية. لهذا، لا يمكن تصور انضمام بلد من «الكومكون» مثلاً، إلى أوروبا الغربية إذا لم يغير قوانينه. كما أنه لا يمكن أن يقبل بلد من السوق الأوروبية المشتركة في حظيرة «الكومكون» إذا لم يغير قوانينه الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ينطبق على جميع التكتلات الإقليمية. وأعتقد أننا إذا وجدنا في بعض الأحيان مثلاً في الجامعة العربية وأسرتها الكبيرة بعض الصعوبات في أن نتفاهم، فذلك لا يرجع لأن لنا تحليل مختلفة للمشاكل السياسية والمشاكل الجيوسياسية، بل لأن تصوراتنا الجيوسياسية على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد المبادلات وعلى صعيد حرية تنقل الأشخاص والثروات والممتلكات، لا تتضمن الاجماع الضروري والجوي لاقامة تساكُن يطبعه الانسجام.

ويعتبر هذا التفاوت في نظري، مضراً كثيراً بالتكتلات الإقليمية. ولقد قلت دائماً، ان النظام الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر تفصله هوة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي للمغرب وتونس، ينبغي ملؤها، اما عن طريق الدفع بالمغرب وتونس، ولنقل الآن ليبيا وموريتانيا أيضاً، إلى الاقتراب من الجزائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي واما عن طريق مطالبة الجزائر بأن تصبح أقل راديكالية على هذا الصعيد.

وأعتقد ان هذه المخاوف قد تبددت حالياً، لأن رئيس الجزائر وشعبها ادركا تمام الادراك بأن اندماج المغرب العربي وتحكم الجزائريين في مستقبلهم، يتطلبان انفتاحاً داخلياً، وبالتالي تعددية حزبية وجعل كل الأطراف تتحمل مسؤوليتها في تسيير شؤون البلاد، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، كما يتعين على الجزائر أن تجاري المستجدات على الصعيد الاقتصادي، هذا ما جعل الرئيس يطرح للاستفتاء — أي على ارادة الشعب الجزائري — تعديلاً دستوريا يعتمد نمطاً اقتصادياً واجتماعياً مختلفاً تماماً عن النمط السابق. وهكذا، لم يأخذ المسؤولون الجزائريون، وعلى رأسهم قائد الدولة بعين الاعتبار، المتطلبات المغاربية فحسب، بل أخذوا بعين الاعتبار أيضاً التطور الذي اكتسح العالم حالياً فيما يخص مفهوم الاقتصاد الليبرالي أو الاقتصاد الموجه.

وانه ليسعدنا كثيراً، أن نرى بجوارنا هذا البلد الشقيق الذي عاش مائة وثلاثين سنة من الاستعمار وسبع سنوات من الحرب، والذي حرم من التمتع بالحريات الفردية والجماعية والاقتصادية والتجارية، وهو قد حقق ما كان دائماً دافع معركته من أجل التحرر والاستقلال. لذا، أعتقد بأن المغرب العربي يتوفر حالياً على مقومات وعناصر كفيلة بتأسيس وإقامة كيان بإمكانه أن يحدث تناسقاً بين اقتصادياته الذاتية، قادر على أن يصبح محاوراً منطقياً لشركائه أو منافسيه في المستقبل. ونحن جميعاً جد متفائلين بالتطور الحاصل في وتيرة السير الذي نريد مواصلته، ذلك أنه تم توقيع ودراسة العديد من الوثائق من قبل، ونعتقد أنه بإمكاننا أن ندخلها حيز التطبيق في وقت قريب.

وبخصوص السؤال الثاني، يمكنني القول ان هذه المسألة لم تكن قط موضوع جلسة عامة سواء كانت مغلقة أو علنية. فلم نتحدث أبداً نحن الخمسة عن هذا المشكل الذي أثارتموه، ولكن لم يكن في مقدورنا أن نتجنب الحديث عنه خارج هذا الإطار، ذلك ان هذا المشكل هو على كل حال بمثابة شوكة في أرجلنا جميعاً. وعندما تطرقنا إليه كان ذلك بنوع من المراهة، حيث كنا نقول انه كان بوسعنا تجاوز هذا المشكل الذي هو في الحقيقة مشكل مزعج، ان لم نقل مشكلاً مملأً، فنحن جميعاً مغاربة، وكلنا اخوة ونريد لاختوتنا ان تتقوى وبأقصى سرعة وفي كافة المجالات. اذن، وبدون أية قيود معنوية كانت أو مادية تحدثنا عنه ليس من أجل اثارته أو تضخيمه أو اعطائه حجماً أكبر مما يستحق، ولكن تحدثنا عنه لنقول هلاً تخلصنا من هذا الفخ. وأعتقد أنه عندما يتفق جميع الشركاء بأن هناك شيئاً ما يعيق مسيرتنا آنذاك سنعمل كلنا على ازالة هذا



العائق في أقرب الآجال. ولكن، لا يمكننا القول بأنه يوجد من بيننا من هو أكثر نصرة من غيره لهذا المصير أو ذاك الذي ستكون عليه الصحراء.

سؤال هيئة الاذاعة البريطانية :

لقد تم صباح اليوم التوقيع على العقد التأسيسي لاتحاد المغرب العربي، فهل بالامكان ان نعرف المراحل المقبلة، وبصفة عامة ماهو تقييم جلالتمكم للدينامية الجديدة بمنطقة المغرب العربي وما هي حظوظها وحدودها ؟

جواب جلالة الملك :

نتمنى قبل كل شيء الا تكون لها حدود، وأن يكون الزمن وحده هو الذي يحدها. أما بخصوص حظوظها، فاعتقد أننا وفرنا كل الأسباب التي تساهم في نجاح الاتحاد وأن تتم مباركة ميلاده ومساعدته على النمو في جو تسوده السعادة والحكمة. أما عن السرعة التي سيسير بها اتحاد المغرب العربي، فمن الأكيد أنها ستكون هي السرعة التي نريد أن نعطيها له نحن. والمهم هو أن تكون هناك ارادة السير بسرعة ولكن باتزان. وبطبيعة الحال، لا يكفي السير بسرعة بل لابد من الاتفاق أولا على كيفية السير، وثانيا ينبغي معرفة الوتيرة التي سنسير بها. والمهم كذلك، هو أن نواصل السير كما ينبغي وملاءمة المسطرات الادارية لتكون في نفس المستوى.

فمن المؤكد أن على حكومتنا أن تنشئ جهازا تشريعيا فضلا عن أجهزة التعاون يقوم بدراسة النصوص الجاري بها العمل سواء تعلق الأمر بقوانين أو مراسيم أو قرارات أو دوريات لا تساير الدينامية والغاية المتوخاة. وكل هذا يتطلب بطبيعة الحال وقتا للتأمل والتفكير والعمل. ولكن أعتقد أننا اذا توصلنا إلى اقامة جهازين واحد للتأمل وضبط الأمور والآخر للدفع سيتين لنا ما هو جاهز وما هو غير جاهز لانجازه باتقان. وأعتقد شخصيا، أنه من الآن وإلى غاية انتهاء فترة رئاستي للاتحاد التي ستدوم ستة أشهر، لأننا قررنا أن تكون الرئاسة بالتناوب كل ستة أشهر سيتم القيام بأمر كثيرة وبصفة خاصة على صعيد نقل الممتلكات والأشخاص وعلى المستوى الجمركي علما بأننا خطونا خطوات هامة في المجال الثقافي والتعليمي الذي وصل إلى مراحل متقدمة جدا وهو أمر هام كذلك.

وكما قلت لكم قبل قليل، فقد وفرنا للاتحاد كل فرص النجاح، أما الحدود فأمل ألا تكون ويبقى علينا الآن أن نواصل العمل بجهد.

سؤال : جريدة (المجاهد) :

صاحب الجلالة، من بين الأهداف التي يتوخاها اتحاد المغرب العربي تحقيق مبدأ حرية تنقل الأشخاص والممتلكات وحي رؤوس الأموال، ألا ترون يا جلالة الملك، بأن التسمية غير المتوازنة ببلدان المغرب العربي قد تعيق تحقيق هدف الاندماج والتكامل الاقتصادي بالمنطقة وكذا التوازن الاجتماعي الذي يتوخاه الاتحاد ؟

سؤال آخر لو سمحت جلالتمكم، هل تعني اقامة اتحاد المغرب العربي اعطاء الأسبقية في المستقبل للعلاقات المتعددة الأطراف على حساب العلاقات الثنائية ؟

جواب جلالة الملك :

ينبغي في رأي أن نتفق على مبدأ أو مبادئ أساسية، سواء في نهاية الفترة الرئاسية الحالية أو في بداية



الفترة الرئاسية المقبلة. فأوربا حرصت في البداية كما تعلمون على القيام بمجرد الامكانيات وخصوصيات كل طرف قبل أن تحدد هدفها في تحقيق السوق الأوروبية الكبرى ، وذلك بهدف استثمار واستغلال المجالات الأكثر تقدما ببعض البلدان في انتظار أن تتمكن باقي البلدان من الالتحاق بالركب في هذا الميدان أو ذاك مع العمل على ألا يكون هناك تفاوت بل نوع من التساوي بين الأعضاء، كل في قطاع معين سواء في مجال الفلاحة أو الصناعة أو النسيج وغيرها. إذن، قبل التفكير في أنه باستطاعتنا أن نتوفر على انتاجات تكون قادرة على المنافسة وليست منافسة داخل السوق، بإمكاننا أن نتوفر على تخطيط أفقي وليس عموديا يمتد من نواكشوط إلى طرابلس. يتعين علينا أن نقوم بمجرد لممتلكاتنا و ثرواتنا وللمسائل التي عرفت تطورا لدى هذا الطرف أو ذاك وللقطاعات التي تتطلب الدعم والتشجيع. وأعتقد إذن، أن هذه التفاوتات بدل أن تشكل عرقلة في وجه تقدمنا الجماعي ستكون نراسا مضيقا هاما جدا، لأنه من الأكيد أن هناك صعوبات ينبغي تحديدها للتغلب عليها وهذه مهمة موكولة للخبراء سواء منهم خبراء الدولة أو الخبراء الخواص. ولذلك نشجع اللقاءات بين مجموعات الخواص سواء منها الأبنك أو شركات التأمين أو مقاولات الصناعات الصغرى والمتوسطة والكبرى.

وأعتقد شخصيا، أنه ينبغي تلمس التفاوتات و ابرازها و اظهار الاختلالات القائمة في مختلف القطاعات. فبمعرفة نقاط الضعف عند هذه الجهة أو تلك، نستطيع أن نخطط بشكل أفضل لتحقيق تساو لا يكون معيقا لتقدم بلداننا، بل تساويا طموحا وقادرا على المنافسة.

وفيما يتعلق بسؤالكم الثاني، أعتبر كأشقيائي قادة الدول المغاربية أن العلاقات الثنائية المتميزة بفعل عامل الجغرافيا أو بفعل عوامل أخرى تعتبر حافزا اضافيا وإيجابيا بالنسبة للاتفاقيات المتعددة الأطراف، فنونس تعقد حاليا اتفاقيات هامة مع ليبيا، وكلما اندمج هذان البلدان على الصعيد الفكري وعززا تعاونهما، كلما كان ذلك إيجابيا بالنسبة لنا. والمغرب والجزائر بحثا ويبحثان حاليا العديد من المعاهدات ويعملان على حل مشاكلهما وتحديد مجالات التعاون العديدة بينهما. فكلما تدعم هذا التعاون كلما ساهما بطاقات وامكانيات جديدة كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا والمغرب مثلا. ولقد أدرك قادة البلدان المغاربية الذين اجتمعوا هنا بمراكش تمام الادراك هذا التعاون وشجوعه. إذن فالتعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف يكمل أحدهما الآخر.

سؤال : جريدة (أنوال) :

جلالة الملك، هل تسمح الهيكل والقوانين التنظيمية لاتحاد المغرب العربي — وهي لم تشر بعد — أم لا لكل دولة عضو في الاتحاد بأن يكون لها انتماء أو عضوية في اتحاد أو تكتل جهوي سياسي أو اقتصادي آخر، وبالنسبة للمغرب، هل ستواصل جلالتيكم مساعدكم للحصول على عضوية المغرب في السوق الأوروبية المشتركة ؟

جواب جلالة الملك :

ان السؤال دقيق جدا ومنطقي مع نفسه، هناك بند من البنود ينص على أن للدول غير الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن تصبح يوما ما عضوا فيه، وقد اتفقنا على أن يكون قبول العضوية بالتراضي أو الاجماع لا بالتصويت أو الاغلبية، هل معنى هذا من باب النقيض أنه يمكن لبلد من بلدان المغرب العربي كيفما كان أن يلتحق بمجموعة دون أن يستشير أو دون أن تعطيه الدول الأخرى الضوء الأخضر، ان هناك مجال للمذاكرة حول سلم القيم، هل القانون الداخلي يسمو على القانون الجماعي أو ان القانون الجماعي له افضلية وأسبقية



على القانون الداخلي، هذا من جهة، لكن السؤال الأصيل والحقيقي هو هل الانتماء المفترض ستكون له انعكاسات سلبية أم إيجابية على التجمع المغربي، فإذا كان انتماء عضو من الأعضاء لا ضرر فيه بل ليس فيه إلا الخير وجلب الخير، فأظن شخصياً، أنه من باب الأحرورية كما يقول الفقهاء أن يعطى له الضوء الأخضر ليفتح ويشق الطريق أمام الآخرين بحيث إن المسألة هي قبل كل شيء مسألة سياسية قبل أن تكون مسألة نصوص أو مسألة شكليات، وإذا أردنا أن نتعاطى تفسير الظاهرية كما فسروا القرآن أو الأحاديث فبالطبع سنغرق في الشكليات ولن نرى السواحل الشاسعة التي يجب أن نصل إليها.

وبالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم المتعلق بعضوية المغرب في السوق الأوروبية المشتركة، أعتقد شخصياً أنه علينا الآن أن نسير بعجلتين، العجلة الأولى وهي طلب المغرب ليكون عضواً في السوق الأوروبية المشتركة، وبالعجلة الثانية وهي تمكين المغرب العربي بأجمعه من أي يكون مؤهلاً ككل للانتماء للسوق الأوروبية، وفي كلتا الحالتين كما نقول عندنا الناجي يأخذ بيد أخيه أو السابق يأخذ بيد أخيه، فإذا قبلت عضوية المغرب كعضو كامل فمما لا شك فيه أن أعضاء السوق الأوروبية المشتركة قبل أن يعطوا الضوء الأخضر لقبول المغرب عضواً على أساس أنه جزء لا يتجزأ من وحدة ليست عاطفية فقط، بل وحدة سياسية واقتصادية ومنظمة سيكونون قد أخذوا بعين الاعتبار هذا، وقد قالوا ضمناً نعم للمجموعة المغربية كلها، وإذا سرنا على العجلة الأخرى وكانت هذه العجلة أسرع من العجلة المنفردة للمغرب، وأصبح المغرب العربي ككل متمتعاً بجميع المزايا والكماليات والضروريات فالحمد لله سيدخل المغرب العربي ككل مخاطباً ومخاطباً وعضواً إما كاملاً أو غير كامل في السوق الأوروبية المشتركة.

سؤال : (لوليبرال) :

يتضح من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي الذي أعلن عن انشائه اليوم، أن العالم أصبح يتجه شيئاً فشيئاً نحو تكوين تجمعات كبيرة. ويلاحظ من المحيط إلى الخليج أو من مراكش إلى البحرين أن العالم العربي ينتظم في عدة هياكل. فهل تعتقد جلالتكم، أن بالإمكان أن تتوحد هذه الهياكل في يوم ما : وفي رأي جلالتكم كيف ستظهر الدول العظمى إلى ذلك ؟

جواب جلالة الملك :

من المؤكد أن الأونة الأخيرة التي شهدت ظهور مرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ومختلف أنواع الزكام التي تتغير وتضر بصحة البشرية، شهدت كذلك ظهور جرثومة مباركة للسلم والوفاق والتكامل الجهوي والتفاهم. ولا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا لذلك.

فإذا كنت تتحدثين عن اختلافات في الهياكل الداخلية فيما يخص البلدان المنتمة لهذه التجمعات، فقد سبق أن قلت رأيي في الموضوع، وهو أن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين شركاء يريدون انشاء شركة أو جمعية تكون أحياناً تناقضات قاتلة. وإذا ما كانت هذه التباينات في الأنظمة السياسية فقط، فإن أوروبا مكونة من ملكيات دستورية كما هي مكونة من جمهوريات. أما إذا كانت فوارق جغرافية يحكمها المناخ والجوار والمبادلات التجارية وغيرها، فأعتقد أنه أصبح بإمكان البشرية بفضل وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل السريعة وبفضل التقدم الذي حققناه بعون الله، تتجاوز هذه الفوارق الجغرافية وتحقيق التواصل بيننا. فالدول العظمى هي نفسها ترتبط مصالحها بعدد من التجمعات الدولية ولا تخافها إلا فكرة واحدة في



الظرف الراهن وهي نزع السلاح النووي ومحاولة مواجهة المشاكل الكبرى التي سنعيشها والتي نجهلها ولكنها لا نجهلها وهي مشكل طبقة الاوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض ومشكل التلوث الذي تعاني منه الدول العظمى أكثر من غيرها.

وأعتقد ان العشر سنوات المقبلة ان لم تكن العشرين سنة المقبلة ستكون سنوات هدوء وانسجام وسلم وسكينة. ولا يمكننا في الختام، الا أن نعبر عن ارتياحنا لكون جرثومة التجمعات هي جرثومة معدية. ونأمل أن يشهد العالم العربي هو كذلك، ميلاد تكتلات جهوية وهو الأمر الذي سيضفي قيمة أكثر أهمية على جامعة الدول العربية وسيدفعنا ان شاء الله إلى إعادة النظر في ميثاقها. وأعتقد أننا اذا لم نراجع ميثاق جامعة الدول العربية فانه لن يكون بإمكاننا مواجهة مشاكلنا الذاتية ومشاكل محيطنا.

سؤال صحيفة (ايفيتيا) السوفياتية :

صاحب الجلالة، لقد رأى اتحاد المغرب العربي النور في ظل تحولات كبرى يشهدها العالم بأسره، وهي تحولات تتميز بروح الحوار وانتهاء النزاعات الجهوية من خلال اعطاء الأولوية للقيم الانسانية والبحث عن السبل التي يجب على البشرية ان تسلكها. فهل يمكن القول ان ميلاد هذا الاتحاد هو كذلك رد مغاري على هذه التحولات وكيف ترى جلاتكم دور اتحاد المغرب العربي في هذا المجال ؟

جواب جلالة الملك :

أعتقد ان هذا الاتحاد المغربي يشكل بالفعل ردا مشجعا على هذه التحولات الكبرى. وعندما أقول التحولات الكبرى، أعني التحولات الكبرى على مستوى القوتين العظميين، أي أن هذا يعني ان الانفراج الذي تعرفه القوتان العظميان يجب أن يقوم كذلك بين أصدقائهما. لذلك، فكلما قامت الدول، أي الدول السائرة في طريق النمو أو الدول المتقدمة، بانشاء تكتلات خارج نفوذ القوتين العظميين كلما صعب عليهما أن تحققا الانفراج فيما بينهما وفي آن واحد خلق التوتر في مناطق أخرى.

وعموما فإن التكتلات الجهوية تشكل ضمانا أخرى لفائدة الانفراج فيما بين القوتين العظميين، وهو انفراج سيشمل أصدقاءها التقليديين، وبالتالي لا يمكن لهاتين القوتين أن تحققا الانفراج في الظاهر وتواصل الصراع في الخفاء.

إن هذا الانفراج ينبغي أن يتحقق من القمة إلى القاعدة، وبين الكبار والصغار والمتوسطين، وكل هذا لن يكون سوى في صالح الجميع.

سؤال : جريدة (المدينة) السعودية :

جلالة الملك، تردد أن رؤساء دول المغرب العربي سيقومون بارسال مبعوثين خاصين إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي لشرح أهداف اتحاد المغرب العربي، فهل ستقدمون يا جلالة الملك فعلا، على هذه الخطوة، وهل يمكن التطلع إلى صيغة تنسيقية.

جواب صاحب الجلالة :

لم يرد هذا أبدا، ولكن المغرب العربي ومجلس التعاون لدول الخليج والمجلس الجديد للتعاون العربي كلها



ولله الحمد والشكر أعضاء في الأسرة الكبيرة للجامعة العربية، وكيفما كان الحال فقد اتفقنا على أنه بعد الموافقة الدستورية إن شاء الله على الاتفاقية سنبعث بهذه الوثيقة إلى كل من هيئة الأمم المتحدة والهيئات الجهوية كحركة عدم الانحياز والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها، ومما لاشك فيه أنه حينما ستصل هذه الوثيقة إلى الجامعة العربية سيتسنى لها ككل وللمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي أن ينظروا اما على انفراد أو مجتمعين في هذا الاتحاد.

ويمكن عقد مؤتمر قمة لا للنظر في المسائل السياسية المطروحة يوميا على جدول الأعمال ولكن للتفكير في مصير التجمعات الثلاثة والتنسيق بينها من الناحية الاقتصادية السياسية ومن الناحية التجارية، وهذا سيعطي قوة جديدة ونفسا جديدا للجامعة العربية وللدول العربية المنخرطة فيها.

سؤال : هيئة الاذاعة البريطانية «القسم العربي» :

صاحب الجلالة، في انتظار أن يكون هناك اندماج بين المغرب العربي مع السوق الأوروبية المشتركة كما قلتم، كيف سيكون موقف اتحاد المغرب العربي تجاه السوق الأوروبية المشتركة مستقبلا على المدى القريب، وما هي أهم ملامح هيكلية اتحاد المغرب العربي ؟

جواب صاحب الجلالة :

ان موقف دول المغرب العربي ككل لا يمكن أن يكون الا موقفا ايجابيا وموقف الراجي والمؤمل في أن ينظر إلى المغرب العربي بعين الاعتبار، وفي أن تؤخذ بعين الاعتبار الجهودات المغاربية، وبالطبع فإن الآمال التي لا يغذيها الواقع والانتاج والنمو هي آمال جميلة وحلوة ولكن فارغة، فيجب علينا أن نؤمل في السوق الأوروبية المشتركة ولكن «اعقلها وتوكل» علينا أن نعمل آملين أن يحظى عملنا بالتقدير والاعتبار اللازم.

وبخصوص هيكلية المغرب العربي، فإن الخطوة التي أقدمنا عليها اليوم ليست الا خطوة ولكن المهم أنها خطوة جماعية لا تردد فيها ولا تحفظ أبدا، من الممكن أن أقول بأن الاجتماعات والمذاكرات مرت كلها في جو من التصارح ليس التصارح البشع المليء بالحزازات أو المؤاخذات، بل بالعكس كان ذلك التصارح دائما في جو من البشاشة ان لم أقل في بعض الأحيان في جو من المزاح أو النكت، ولم يبق هناك مشكل تركناه خوفا من أن يكدر الجو، بل بالعكس طرحنا جميع المشاكل فمعنا مااتفقنا على أن نجد له حلا الآن ومنها مااتفقنا على أنه لابد لها من وقت، لأنه وكما أقول دائما فإن السياسة مثل الفلاحة يجب للزمن أن يلعب دوره فيها كما تلعب الفصول دورها سواء كانت فواكه أو حوامض أو نباتات أو زراعا أو قمحا وغير ذلك، وأعتقد أن الانطلاقة كانت طيبة والله الحمد.

واغتنم هذا السؤال وهذا الجواب لأقول كلمتي الختامية، وهي أن الانطلاقة كانت والله الحمد انطلاقة أناس جادين مسؤولين يعرفون جيدا أنهم كلهم يقفون على محك المصادقية بالنسبة لشعوبهم، لأن الايمان بالمغرب والتطلع إليه ليس من باب الطموحات العادية بل هو مطمح مقدس بالنسبة للمغرب كله له عمق واحد، فهذا الاحساس لا يوجد في بلد أعمق من بلد آخر أو العكس، فالكل كان يشعر بأنه واقف على محك المصادقية أمام الحاضرين الآن وأمام من سيأتي من بعد، وكلنا عملنا والله يشهد على حسب اجتهادنا وقوتنا مستعينين بالله سبحانه وتعالى وبإيماننا كأشخاص وبالحافز الكبير والعظيم وهو ايمان شعوبنا على أن نضع لعملنا الحالي والمستقبلي اطارا يسمح لنا كيفما كانت الظروف أن نسير به بالسرعة اللائقة دون الخوف من أي عطب ميكانيكي أو عطب قانوني،



لأن الدافع السياسي وهو دافع المسؤولية سواء الشخصية أو الجماعية كان في الأساس هو الدافع المقدس الذي يمثل أحلام أجدادنا وآبائنا ويشخص طموحاتنا الآن ويضمن مستقبل أجيالنا الصاعدة والمقبلة لعيش أفضل ولدور في المجتمع العالمي في مستوى أعلى، أشكركم جميعاً والسلام عليكم.

الجمعة 10 رجب 1409 — 17 فبراير 1989